الحضور خلال عزف السلام الوطني (تصوير: أحمد المهنل)

وفاء العرادة متحدثة

تكريم رئيس تحرير «الصباح» د. بركات الهديبان يتسلمه الزميل بدر الهديبان

خلال افتتاح المرحلة الثانية من مشروع الترابط الأسري برعاية سمو رئيس الوزراء

المسباح: تقدم ونمو الأوطان يقاس بوعي الشباب وثقافتهم

الفعاليات تساهم في بناء نشء مراهق صاعد وجيل واعد قادر على خدمة بلده

جانب من المعرض المصاحب للمشروع

حضور كثيف خلال الفعاليات

كتب فارس العبدان

أكدت مدير عام مكتب الإنماء الاجتماعي ومدير المشروع الوطني للترابط الأسري في مكتب الإنماء الاجتماعي منى المسباح ان «مشروعنا الوطني للترابط الأسري يعمل على ترسيخ المبادئ والقيم الاصيلة التي تساعد على الترابط الأسري»، مبينة أن «تقدم ونمو الأوطان يقاس بتقديم ونمو ووعي شبابه الذي ينشأ ويتعلم ويتثقف ويستثمر ذاته وطاقاته الكامنة ليفجر بركانا من العطاء اللا محدود ويترجم على شكل خطوات حقيقية ثابته وقوية على أرض الواقع».

واوضحت المسباح صباح امس في افتتاح فعاليات المرحلة الثانية من المشروع الوطني للترابط الاسري الذي اقيم باشراف مكتب الإنماء الاجتماعي ورعاية سمو رئيس الوزراء في فندق هوليداي إن تحت شعار «كويتي وبمراهقتي افتخر» ان مشروعنا الوطني يساهم في بناء نشء مراهق صاعد وجيل واعد، وذلك يأتي من خلال حملتنا الثانية ضمن المشروع الوطني للترابط الأسري الذي جاء تحت شعار «كويتي.. وبمراهقتي افتخر» مقتدين بكلام ولي أمرنا وأمير بلادنا الشيخ صباح الأحمد لرفعة وبناء كويت الحاضر وكويت المستقبل وكويت التنمية وكويت العطاء والحرية والمواطنة والولاء والبقاء.

بدورها، اكدت نائب مدير المشروع الوطني للترابط الأسري التابع لمكتب الإنماء الاجتماعي وفاء جاسم العرادة ان «المشروع الوطني للترابط الأسري هو الحملة الثانية الذي جاء تحت شعار «كويتي وبمراهقتي افتخر» ويهدف هذا المشروع الى تحقيق تطلعات شريحة الشباب وتعزيز مشاركتهم الفعالة في تنمية المجتمع الكويتي والوقوف على الطرق الايجابية التي تصود المراهق وتوجه سلوكه بواسطة تدريبة على مهارات اجتماعية للمرونة وضبط الانفعالات».

واشارت العرادة الى ان «من ابرز اهداف المشروع الوطني للترابط الاسري هو تشجيع اصحاب المواهب والإبداع بالاضافة الى العمل مع المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية ومركز الصحة الأولية والمؤسسات الجتمعية لتوفير بيئة داعمة لهذا المشروع الوطني الذي يساهم في بناء شباب المستقبل».

من جهتها قالت عضو الفريق الاستشاري للمشروع الوطني سعاد المطيري ان «معظم الحالات المترددة على إدارتي شؤون الإرشاد النفسي والاجتماعي والخدمات الاستشارية بمكتب الإنماء الاجتماعي تعاني من عامل مشترك المتمثل في فقدان الترابط الأسري وهو السبب الرئيسي في معظم الاضطرابات النفسية والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها معظم الأسر الكويتية».

واوضحت المطيري ان «مفهوم الترابط الأسري يعني ان تقوم العلاقات بين الأبوين ابتداء وبينهما وبين الأولاد بعد ذلك ان تقوم على اسس سليمة من المودة والرحمة وان تكون المعاملة في حالات الاختلاف والاتفاق مبنية على المسامحة والصفح والإنصاف».

المطيري: نسعى إلى تأصيل وغرس القيم وروح المحبة والتواصل بين أفراد الأسرة

واشارت المطيري الى ان «الهدف العام للمشروع الوطني للترابط الاسري هو تأصيل وغرس قيم الترابط الأسري التي حث عليها ديننا الحنيف من خلال إشاعة روح المحبة والتواصل والترابط بين افراد الأسرة ككل والتي تساعد على ترسيخ القيم الحياتية الاصيلة والثابتة».

وفي نهاية المؤتمر تم تكريم عدد من رؤساء الصحف والاعلاميين وعلى رأسهم رئيس تحرير جريدة الصباح د.بركات الهديبان والذي ناب عنه الزميل بدر الهديبان.

تتمات

الأمير: لا بد

الاستثمار الأكبر بين الدول العربية، إضافة إلى متابعة موضوعات منطقة التجارة الحرة والاتفاق الجمركي والمشروعات المشتركة بين الدول العربية في مجالات البنى التحتية والطيران والكهرباء وغيرها.

وكانت الدورة الأولى للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية قد عقدت في الكويت في يناير 2009 م ونجحت في الوصول إلى عدد من القرارات المهمة سواء فيما يتعلق بتوحيد الرؤى حول سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، أو فيما يتعلق بعدد من المشروعات التكاملية الكبرى، ومنها مشروع الربط الكهربائي العربي، ومخطط الربط البري بالسكك الحديدية والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والاتحاد الجمركي العربي، فضلا عن الإعلان عن مبادرة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

اما القمة العربية التنموية في دورتها الثانية التي انعقدت في يناير 2011 م بشرم الشيخ، فقد أقرت بالإضافة الى متابعة تنفيذ قرارات القمة في دورتها الأولى مشروعات الربط البري بين الدول العربية، وربط شبكات الانترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي لدعم مشروعات البنية الإسلامية والاستثمار في التنمية البشرية، وتعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، علاوة على تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والمشروعات العربية لدعم صمود القدس.

في سياق متصل اوضح مدير الادارة الاقتصادية بوزارة الخارجية السفير الشيخ علي خالد الجابر الصباح ان القيمة الاجمالية للمساهمات العربية في الحساب الخاص لمبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد المتعلقة بتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بقيمة ملياري دولار أمريكي بلغت حتى نهاية العام الماضي 1.203 مليار دولار.

واضاف الشيخ علي في تصريح لـ«كونا» على هامش أعمال وفعاليات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالرياض انه تم تخصيص مبلغ 594.8 مليون دولار من تلك المساهمات لتمويل مشاريع تنموية في 15 دولة عربية.

وساهمت الكويت والسعودية بمبلغ 500 مليون دولار لكل منهما في حين ساهم الصندوق العربي للانماء وهو الجهة التي تدير الحساب بمبلغ مئة مليون دولار.

وبين ان سلطنة عمان ومصر ساهمتا بمبلغ 20 مليون دولار لكل منهما بينما شاركت الجزائر والسودان وسوريا والمغرب في الحساب بمبلغ عشرة ملايين دولار لكل منها.

وذكر ان دول البحرين والاردن وتونس واليمن ساهمت بخمسة ملايين لكل منها في الحساب الخاص للمبادرة في حين شاركت كل من جيبوتي وموريتانيا وفلسطين بمليون دولار لكل منها.

وعن أهداف الحساب الخاص للمبادرة التي أطلقها سمو أمير البلاد في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الكويت، قال الشيخ علي انه يسهم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أسس تنموية وتجارية.

المبارك: التعليم

المحافل الثقافية والعلمية على المستويين العربي والدولي.

واكد ان التعليم هو بوابة التقدم والتطوير الفردي والمؤسسي الذي من شأنه بناء المجتمعات العربية ونهضتها داعيا المنظمة العربية الى استغلال جميع الامكانات والطاقات والخبرات العربية فيها الى جانب التواصل مع الخبرات الاجنبية في مجالات التعليم والثقافة.

الاحتكام للكونغرس

وقال النائب حسين القلاف انه «بعد بشارة على انهم فشلوا بالداخل، حيث استطاع فريق العمل الداخلي ان يفشل هذه المعارضة ويسقط كل مؤامراتها ضد الكويت»، واضاف القلاف ان «تحسب الدكتور حمد المطر اليوم يوضح بان الاخوان متألمون كثيرا، وما يدعونه فيه وجه حق، ووجه الباطل فيه هو ان كل ما يقولونه عن مراسيم الضرورة غير صحيح، ولدينا سوابق تؤكد ان لسمو الامير الحق في اصدار مرسوم ضرورة يغير فيه الدوائر ونظام الانتخابات، وهذا ما كان في مجلس 1986 وبالتالي فادعاءاتهم غير صحيحة، وهم يقولون كلمة حق يراد بها باطل.

من جانبه استنكر النائب عبد الله التميمي تصريح المعارضة بالتدويل قائلا: على اي الافعال يدولون؟ هل لدينا انتهاكات لحقوق الانسان او قمع واستبداد؟ هل الكويت دولة بوليسية؟ منوها ان جماعة المعارضة اللست سياسيا وبات «تنفخ في جرة مشقوقة».

وقال التميمي: إن الكويت تحت المجهر الدولي وليس لديها ما تخفيه او تخشى منه، وتصرفات المعارضة التي ينتوون القيام بها سوف تضحك دول العالم عليهم، لان الكل يعلم مدى الحرية والديمقراطية في الكويت، لاسيما وانها في وسط اقليم توجد فيه انظمة لا تملك هذا التنفس والحريات للرأي.

أضاف: «ان ما تحاول المعارضة فعله لا يخرج عن كونه مزايدة سياسية وافلاسا سياسيا، وان من يدفع في اتجاه اللجوء للدول الخارجية والمجتمع الدولي هم اناس هانت عليهم الكويت، وتجردوا من وطنيتهم وحسهم الوطني».

بدوره اكد النائب نبيل الفضل انه لا يوجد شي يسمى بالقضية الكويتية التي يزعم اعضاء الاغلبية المبطلة بتدويلها، وانما الامر ينطوي على قضية خاصة بهم اذا ارادوا تدويلها، فعلى الرحب والسعة، واضاف انهم «مثلما فشلوا داخل الكويت سوف يتجرعون الفشل دوليا ايضا»، مشيرا الى ان الدول الاوربية والكونغرس والمنظمات الحقوقية سوف يضحكون على اعضاء المعارضة المبطلة عندما يذهبون للتباكي لديهم بانه «كان عندنا اربعة اصوات والحين اصبح صوتا واحدا»، لانه لا يوجد بلد في العالم فيه اربعة اصوات».

وعن التعسف الذي تدعيه المعارضة في التعامل المظاهرات قال: «كل المظاهرات والمسيرات التي قامت بها المعارضة المبطلة لم تكن مرخصة سوى واحدة فقط، ولم يحدث فيها ادنى اشكال، ولا يوجد دولة الا وتحترم قرار الكويت في هذا الشأن، لانهم خالفوا القانون، واضاف ان الخطأ في الحكومة التي تتفاوض مع الخارجين على القانون الذين يخرجون في مسيرات غير مرخصة، مؤكدا ان من خرج على القانون لابد وان يضرب بيد القانون، وطالب بضرورة تطبيق القوانين الخاصة بمن يقوم بتدويل مشاكل البلد في الخارج على اعضاء المعارضة.

وتساءل الفضل: اين المصالح الوطنية التي يتحدثون عليها ويقولون انهم سوف يذهبون للمنظمات الحقوقية لاجلها؟ مؤكدا انها مصالح واجندات خاصة لافراد يريدون ان يكونوا امبراطوريين وديكتاتوريين ولأنهم فقدوا الاضواء الاعلامية فقد جن جنونهم، وابدى النائب الفضل سعادته بان الاخوان المسلمين اعترفوا بالمنظمات الدولية ويريدون الذهاب اليها، بعد ان اكد النائبان في البرلمان المبطل حمد المطر واسامة الشاهين عزمهما تدويل القضية، مشيرا الى ان على هؤلاء ان يعلموا بان هذه المنظمات التي يستنجدون بها لانصافهم ويؤمنون بان لديها العدالة هي نفسها يوجد موثق خاص بها موجود في وزارة العدل تطلب من الكويت ان تقوم بتجريم الزواج لاكثر من زوجة، وهذا يعني «سوالف الاخوان بالزواج من ثلاث واربع حريم مجرمة» ولذلك على من يريد الذهاب اليهم ان ينصاع الى القرارات الاخرى لهذه المنظمات. أضاف: ان هذه المنظمات طالبت الكويت ايضا بانه لا يجوز ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين، وايضا يطالبون بالسماح بزواج المثليين والسماح للناس بمعتقداتهم، بما فيها عبادة الشيطان وقال: على من يريد الذهاب لهذه المنظمات ان يقبل بكل ما تؤكد عليه.

بدوره وصف النائب طاهر القبلكاوي ذهاب كتلة الاغلبية المبطلة للبرلمانات الاوروبية والكونغرس والمنظمات الحقوقية، بانها «محاولة اليأس»، موضحا ان هذه المحاولات لن تسيء الى الكويت وديمقراطيتها وانما تسيء فقط الى الاشخاص الذين يقدمون على هذا التصرف».

من جانبها قالت النائبة صفاء الهاشم: «ان الذهاب للمنظمات الدولية خيانة للوطن»، مضيفة: «ليذهبوا الى اي مكان يريدونه في العالم، لكن عليهم ان يعلموا انه في النهاية هناك اتفاقيات دولية، وان الكويت لها ثقل وتعد عودا من حزمة في المجتمع الدولي، ومعروف عنها انها دولة قانون ومؤسسات ودستور، وبالتالي هناك العديد من المصالح التجارية والاقتصادية والعسكرية التي تربطها بكل الدول، ولا يعقل ان تستمع هذه الدول لهذه المجموعة هذا لو استطاعوا ان يترجموا الى الانجليزية».

واكدت الهاشم ان «الكويت دولة الدستور والقانون، ولن يشوه سمعتها ابدا اناس غوغائيون خرجوا الى الشارع ووجهوا السباب لقيادتهم السياسية، وفي المقابل ثلاثة ارباع الشعب الكويتي كان ومازال يقف سندا للدستور والقوانين والمؤسسات وللاسرة الحاكمة».

قصر تجنيس

وقال التميمي في تصريح صحافي عقدت لجنة الداخلية والدفاع اجتماعها «امس» برئاسة النائب عسكر العنزي وحضور النواب محمد البراك وناصر الشمري واعتذار النائب عبدالله المعيوف لسفره في مهمة رسمية الى جمهورية السودان، لافتا الى ان اللجنة وافقت على 14 اقتراحا برغبة وايضا الموافقة على الاقتراح بقانون المقدم من النائب فيصل الكندري بشأن التعديل المتعلق بتجنيس 4000 من فئة البدون على ان يشمل غير محددي الجنسية فقط.

واضاف حددت اللجنة اجتماعها المقبل لمناقشة ورفع اولوياتها قبل انقضاء المهلة والذي سيعقد الاحد المقبل في الـ27 يناير الجاري.

من جهة اخرى اكد النائب خليل الصالح ان قانون مرسوم بضرورة حول خصخصة الخطوط الجوية الكويتية لن يمر في المجلس حتى ان توافق المجلس والحكومة على التعديلات لهذا المرسوم.

واضاف الصالح ان اللجنة الصحية تقدمت بمقترح بقانون حول التعديلات على مرسوم الخصخصة وستتم الموافقة عليه مع الموافقة على هذا المرسوم خلال الجلسة المخصصة لمناقشة المرسوم. واشار الصالح إلى ان المرسوم لن يراعي الناحية الفنية في المؤسسة وهي طريقة التعامل مع موظفي المؤسسة وذلك حول انهاء خدماتهم.

وبين انه يجب اعطاء الفرصة للطيارين الكويتيين الذين لم يتم قبولهم في المؤسسة لعدم اجتيازهم الدورة التدريبية الاولى وذلك من خلال اعادة هذه الدورة لهؤلاء القياديين الذين دفعوا مبالغ باهظة حتى يحصلوا على شهادة الطيران.

الحكومة تتمسك

عن عدم تحقيق مسطرة العدالة في حال تم اسقاط فوائد القروض مشيرة الى ان محافظ البنك المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل استعرض امام اللجنة التطور السنوي لاجمالي القروض الاستهلاكية.

وذكرت ان الحكومة اكتفت بتوضيح الكلفة المالية الناجمة عن اسقاط القروض «ولم تأت باي حلول بهذا الشأن» في اشارة الى ان اسقاط القروض «سيكون سابقة».

واوضحت الهاشم ان اسقاط القروض «لن يكون سابقة لاسيما ان هذا نتيجة خطأ ارتكبته الحكومة عندما تقاعس البنك المركزي عن رقابته على البنوك والشركات الاستثمارية التابعة لوزارة التجارة واحتساب الفوائد على القروض لاسيما في فترة 2002 الى 2008» مبينة ان محافظ البنك المركزي الجديد قام بتشديد رقابته على البنوك في ابريل 2008.

وذكرت ان اللجنة ارتأت ان تصوب الخطأ الحكومي الذي سيغطي 480 الف قرض «وستقوم اللجنة بصياغة قانون بشكله النهائي لحل هذه المشكلة وعرضه على المجلس للتصويت عليه» مضيفة ان اللجنة سترفع تقريرها بهذا الشأن في اجتماع تعقده يوم الاحد المقبل.

وقال الوزير الشمالي في تصريح صحافي انه زود اللجنة المالية بجميع البيانات الخاصة بالقروض «وما عندنا شيء غير صندوق المعسرين».

نيابيا انتقد النائب عسكر العنزي تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي بشأن قضية القروض وصندوق المعسرين.

وكشف ردا على التصريح انه سيشارك زملاءه النواب التقدم بطلب الى رئيس المجلس لعقد جلسة خاصة لاقرار اقتراحات قانون اسقاط فوائد القروض في حال فشلت اللجنة المالية البرلمانية في التوصل الى اتفاق مع وزارة المالية والبنك المركزي يقضي باسقاط الفوائد.

واكد العنزي انه وزملاءه النواب لن يتراجعوا عن موقفهم باقرار قانون اسقاط فوائد القروض، لافتا الى ان هذا التزام منه ومن نواب المجلس امام الشعب الكويتي، مشيرا الى انه سبق وان تقدم باقتراح بقانون باسقاط فوائد القروض وسيسعى جاهدا لاصداره من المجلس.

وقال عسكر في تصريح صحافي: اننا سننتظر حتى تنتهي اللجنة المالية البرلمانية من عملها وصياغة تقريرها بشأن الاقتراحات بقوانين باسقاط فوائد القروض المقدمة مني ومن زملائي النواب وبعدها سيتخذ النواب الخطوات الكفيلة باقرار القانون الذي عاهدنا الشعب الكويتي على اقراره قبل دخولنا المجلس الحالي. واضاف عسكر: ان مبررات وزير المالية مصطفى الشمالي لرفض اسقاط فوائد القروض المتعثرة هي مبررات واهية ولا تجني الحكومة من ورائها الا غضب واستياء عشرات الآلاف من الاسر الكويتية التي تعاني من ازمات مالية وقانونية طاحنة بسبب القروض المتعثرة، متابعا: ان الكويت دولة غنية واكرمها الله بفوائض مالية ضخمة واسقاط فوائد القروض لن يكلف الحكومة الكثير فكما تتبرع لدول وشعوب اخرى فالاولى ان تساعد مواطنيها الذين اغرقتهم الديون وتطاردهم الاحكام القضائية بسبب تعثرهم عن السداد. واكد النائب خالد الشليمي ان معالجة قضية اسقاط فوائد القروض سوف تمر على الوزير الشمالي حتى اذا كان غير مقتنع بهذه القضية، لافتا الى ان هناك اغلبية برلمانية ستوافق على مرور المقترح الذي ستوافق عليه اللجنة المالية وتعرض على المجلس في الجلسات المقبلة. وبين الشليمي في المؤتمر الصحافي ان رئيس الحكومة ارحم بالشعب الكويتي من وزير المالية الذي يتقاعس في مسألة القروض ويتحدث فيها عن عدم امكانية تحقيق العدالة في هذه القضية على المواطنين.

وقال الشليمي مخاطبا وزير المالية: هل صندوق المتعثرين الذي قاتلت دونه قد حقق مبدأ العدالة والمساواة عند المواطنين، وبين ان الوزير تحدث عن سياسة الاسترخاء غير المقبولة عن الحكومة التي يمارسها المواطنون، متسائلا الشليمي هل الدول الاخرى تعيش في استرخاء والمواطن الكويتي الذي يعيش في ظل هذه الوفرة المالية محروما من الاسترخاء.

«التجارة»: ضبط

المذكورة وتحرير محضر المخالفة ان فريق التفتيش التابع للوزارة بقيادة مراقب العاصمة فيصل الانصاري استطاع ان يضبط الكمية قبل توزيعها على الاسواق بعد التأكد من عدم صلاحيتها اعتمادا على تقارير وزارة الصحة المخبرية. واضاف ان الوزارة اتخذت الاجراء اللازم بحق الشركة المخالفة وتم تحويلها الى النيابة العامة التي ستتخذ العقوبة اللازمة بناء على الوقائع التي اثبتها محضر الضبط مبينا انه تم التحفظ على اللحوم الفاسدة المذكورة لحين صدور القرار باعدامها. واكد الخالدي ان الوزارة ستمضي قدما في مراقبة شركات الاغذية واحالة المخالفة منها الى الجهات القضائية المختصة موضحا ان العقوبات تصل الى السجن لمدة 10 سنوات للمتورطين في استيراد او بيع لحوم فاسدة.

وشدد على ضرورة تغليظ العقوبة لتشمل اغلاق الشركة المخالفة والسجن والابعاد من البلاد لردع كل من تسول له نفسه العبث بصحة المواطنين والمقيمين مطالبا بتغليظ العقوبات الواردة في قانون الغش التجاري.

ووجه الخالدي رسالة «لاصحاب النفوس الضعيفة التي تقوم ببيع لحوم فاسدة للمستهلك بان وزارة التجارة والصناعة ستكون لهم بالمرصاد وان مفتشي الوزارة اعينهم يقظة لحماية صحة المواطنين والمقيمين».

سوريا: الحديث

مشيرا بالاسم لأول مرة إلى التنسيقيات.

وقال المعلم إن الأمريكيين والروس تم يتوصلوا إلى اتفاق خلال لقائهم الأخير في جنيف حول سوريا، بسبب عدم وجود «فهم مشترك للمرحلة الانتقالية الغامضة» التي يبحثون فيها.

واضاف أن «الجانب الامريكي يتمسك بان المنطلق هو التغيير في النظام السياسي، بمعنى تنحي سيادة الرئيس، وانهم يتجاهلون حقيقة ان قبطان السفينة عندما تهتز لن يكون اول من يغادر».

وتابع «طالما أن الجانب الامريكي واطراف المؤامرة، ومنهم بعض السوريين يتمسكون بهذا الشرط، فهذا يعني انهم يريدون استمرار العنف وتدمير سوريا والسير بمؤامرة عليها».

ودعا المعلم إلى الحوار على اساس برنامج الحل السياسي الذي طرحه الرئيس السوري في السادس من يناير، والذي يقوم على عقد مؤتمر حوار وطني بدعوة من الحكومة الحالية، يتم التوصل خلاله إلى ميثاق وطني يطرح على الاستفتاء.

وتشكل في مرحلة ثانية حكومة، وصفها المعلم بـ«الانتقالية»، تشرف على انتخابات برلمانية، ويلي هذه الانتخابات تشكيل حكومة جديدة على اساس دستور جديد.

وقال المعلم إن الأسد طرح برنامجه «لقطع الطريق على مبادرات من الخارج بدأت تهبط علينا بالمظلات»، كما أوضح أن الحكومة الحالية مكلفة بـ«المرحلة التحضيرية» التي ستسبق عقد المؤتمر الوطني والتي قدر أن تستغرق حوالي شهرين أو ثلاثة. وأشار إلى أن الحكومة السورية التي كلفها الأسد بوضع «برنامج متكامل» للعناوين التي طرحها، عقدت اجتماعين، وشكلت لجنة وزارية مصغرة بدأت اتصالاتها «مع كل مكونات المجتمع السوري».

وأكد أن الحكومة ستقدم «لمن يشاء الاشتراك في الحوار الوطني «من الخارج» ضمانات بدخول سوريا ومغادرتها من دون أي مشكلة».

وأبدى عدم تشاؤمه، ودعا إلى الحوار مع «من حمل السلاح من أجل الإصلاح»، قائلا «الإصلاح آت وأبعد مما تطالب به، فتعال وشارك».

وأضاف «أخص بذلك التنسيقيات، جيل الشباب، لأن هذا البرنامج لهم. من حمل السلاح من أجل المال أقول له سامحك الله، أنت تدمر البلد من أجل حفنة دولارات، تعال شارك في بنائها. أما من حمل السلاح دفاعا عن عقيدة فليس في سوريا له مكان»، في إشارة إلى الإسلاميين المتطرفين.

بالمقابل بدأ قادة المعارضة السورية امس الاول محاولة ثانية لتشكيل حكومة انتقالية مما يضع مصداقية المعارضة على المحك مع انزلاق البلاد اكثر في اتون الحرب الأهلية.